Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue Special - novem 2023 | المجلد ١٣- العدد خاص – نوفمبر ٢٠٢٣

Security challenges and their impact on Iraqi foreign policy after 2003

[1] Dr. SAAD.A. ALWAN AL SAIEDY [2] Maha abdulkareem zainel
[1] University of Baghdad, College of Political Science
[2] University of Baghdad, College of Political Science

Abstract:

Iraqi foreign policy since 2003, that is, after the change of the political system and basic constitutional institutions, has been facing a number of challenges. Among the most important are the security challenges that have been and are still reflected in the performance of Iraqi foreign policy, and it is expected that they will continue in one way or another. These challenges stem differently from the internal and external environments. At the internal level, foreign policy faces restrictions represented by the weakness and turmoil of the internal security environment, which has affected the effectiveness of foreign policy. On the external level, the most important security challenges are the disruption of the regional security environment in general and the spread of terrorist and armed groups, armed, sectarian and nationalist violence and its regional extensions and its connection to Iraqi affairs, the international and regional military presence and competition, the regional arms race, including nuclear armament, and regional and international interference in Iraqi affairs.

1: Email:
Saad.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq
2: Email
maha.abdulkarim@copolicy.uobaghdad.edu.iq

DOI

Submitted: 15/10/2023
Accepted: 09/10/2023
Published: 01/10/2023

Keywords:
Security challenges
Iraqi foreign policy
The reflection of security challenges on Iraqi foreign policy trends.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التحديات الامنية وانعكاسها على السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

[١] ا م د سعد عبيد السعيدي [٢] م م مها عبد الكريم زينل
[١] جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
[٢] جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

الملخص:

السياسة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠٠٣، أي بعد تغير النظام السياسي والمؤسسات الدستورية الأساسية ، واجهت عددا من التحديات ، ومن أهمها التحديات الأمنية التي انعكست ولا تزال على أداء السياسة الخارجية العراقية، ومن المتوقع أن تستمر بشكل أو بآخر ، وتنبع هذه التحديات بشكل مختلف من البيئتين الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي تواجه السياسة الخارجية قيودا تتمثل في ضعف واضطراب البيئة الأمنية الداخلية بشكل أثر على فعالية السياسة الخارجية.

اما على الصعيد الخارجي فإن أهم التحديات الأمنية هي اختلال البيئة الأمنية الإقليمية بشكل عام وانتشار الجماعات الإرهابية والمسلحة والعنف المسلح الطائفي والقومي وامتداداته الإقليمية وارتباطه بالشأن العراقي والدولي والإقليمي. الوجود العسكري والتنافس الاجنبي ، وسباق التسلح الإقليمي، بما في ذلك التسلح النووي، والتدخل الإقليمي والدولي في الشؤون العراقية. كل تلك التحديات افضت بالنتيجة الى ترتيب انعكاسات سلبية على السياسة الخارجية العراقية لابد على صناع القرار ادراكها والتعامل معها بشكل بناء لتقليل نسبة التهديد التي تمثلها وتحويلها الى فرص ممكنة .

الكلمات المفتاحية

التحديات الامنية ، السياسة الخارجية العراقية، انعكاس التحديات الامنية على توجهات السياسة الخارجية العراقية.

المقدمة

لا شك ان كل سياسة خارجية في العالم تواجه جملة تحديات تعد بمثابة القيود التي تفرض على حركتها الخارجية الهادفة وتحد من فرص تحقيقها للمصالح القومية للدولة، فحيثما هناك فرص هناك محددات ومثلما ان هناك نجاحات مشفوعة بتوظيف الفرص وعناصر القوة هناك اخفاقات ناجمة عن تظافر التحديات وتداخل المشاكل تفضي بالنتيجة الى تقييد حركة صناع القرار السياسي الخارجي، ومن بين هذه التحديات هي التحديات الامنية.

وبقدر تعلق الامر بالعراق فأن السياسة الخارجية العراقية ومنذ عام ٢٠٠٣ اي بعد تغيير النظام السياسي والمؤسسات الدستورية الأساسية، وهي تواجه جملة من التحديات من

بين اهما التحديات الامنية انعكست ولا تزال ومن المتوقع انها ستستمر بطريقة او بأخرى على اداء السياسة الخارجية العراقية، وهذه التحديات تنبع بشكل متباين من البيئتين الداخلية والخارجية .

فعلى المستوى الداخلي تواجه السياسة الخارجية قيود تتمثل بوهن واضطراب البيئة الامنية الداخلية اثرت على فاعلية السياسية الخارجية ، فمن المعروف ان الدول تتحرك خارجيا على قدر سلامة جسدها الداخلي فاذا ما امتازت البيئة الاستراتيجية الداخلية للدولة بالاضطراب والضعف ستنعكس سلبا على فاعلية سياستها الخارجية ومواقفها حيال التفاعلات الاقليمية والدولية، ومن بين اهم التحديات الامنية الداخلية للعراق هو النشاط الارهابي منذ عام ٢٠٠٣، تعدد مراكز القرار الامني الذي ينعكس على فاعلية المنظومة الأمنية، الخلافات السياسية والقومية والطائفية التي تنعكس سلبا على البيئة الأمنية، انتشار السلاح والجماعات المسلحة، ضعف الانفاق العسكري وعدم استكمال بناء المنظومة العسكرية، عسكرة المجتمع وتغول بعض الكيانات الاجتماعية والقبلية، انتشار الجريمة المنظمة والمخدرات ... الخ .

اما على المستوى الخارجي فأن التحديات الامنية ليست اقل خطورة من التحديات الداخلية والتي من بينها، اضطراب البيئة الامنية الاقليمية بشكل عام وانتشار الجماعات الارهابية والمسلحة، العنف المسلح والطائفي والقومي وامتداداته الاقليمية وارتباطه بالشأن العراقي، التواجد والتنافس العسكري الدولي والإقليمي، سباق التسلح الاقليمي ومن بينه التسلح النووي، التدخل الاقليمي والدولي في شؤون العراق،_تزايد مخاطر الهيمنة الثقافية والهجمات السيبرانية واختراق المجتمع المحلي في اطار الجيل السادس للحروب، دور الاحتلال الاسرائيلي ... الخ .

ان هذه التحديات تركت اثارا واضحة وانعكست سلبيا على اداء السياسة الخارجية العراقية وتحتاج الى تفكير وادراك وتخطيط استراتيجي للتعامل معها والتقليل من مخاطرها وتوظيف بعض الفرص المتاحة المرتبطة بها، وهذا هو دور صناع القرار والمفكرين والاكاديميين من المتخصصين بالشؤون الامنية والسياسية، وبدورنا نحاول ان نضع دراستنا هذه في خدمة تحقيق هذا الهدف بمعنى ان يخرج المؤتمر بتشخيص الاسباب وتحليل حيثياتها وطرح الحلول وسوق التوصيات كي يستفاد منها صناع القرار والمهتمين لمواجهة هذه التحديات بما يفضي الى الارتقاء بمستوى وفاعلية السياسة الخارجية العراقية وتحقيق اكبر قدر ممكن من اهدافها في اطار المصالح العليا للدولة العراقية.

أولاً: مشكلة البحث : وهي عبارة عن تساؤل مركزي حول علاقة التحديات الامنية باداء السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، وقوامها (هل للتحديات الامنية خصوصية في الانعكاس على السياسة الخارجية العراقية لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ ؟ وما طبيعة تلك التحديات ومستوى ما تمثله من تهديدات على كفاءة السياسة الخارجية العراقية ؟

ثانياً: فرضية البحث : وهي عبارة عن اجابة اولية لمشكلة البحث وتتلخص بالاتي (للتحديات الامنية التي واجهها العراق منذ عام ٢٠٠٣ انعكاسات سلبية كبيرة على كفاءة السياسة الخارجية العراقية ، حيث افضت الى مركزة عوامل الوهن في السياسة العامة العراقية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص .

ثالثاً: منهج البحث : وهو الطريقة التي من خلالها يستطيع الباحث توظيف معطياته وربط افكاره ببعضها والوصول الى استنتاجات معينة ، وهنا فاننا سنوظف المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الخاص الى العام اي ينطلق من دراسة جانب واحد من التحديات التي تواجهها البيئة الداخلية العراقية وتنعكس على السياسة الخارجية العراقية الا وهي التحديات الامنية .

رابعاً: هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث اساسية كل مبحث تضمن مطلبين وكل مطلب تضمن مجموعة من التفاصيل ، اما المباحث فقد تطرق الاول الى التحديات الامنية التي تواجه العراق بشقيها الداخل والخارجي ، في حين تطرق المبحث الثاني الى السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ متضمن طبيعة السياسة الخارجية العراقية والعوامل المؤثرة بها، فضلا عن الفرص والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية ، اما المبحث الاخير فقد ركز على انعكاسات التحديات الامنية على توجهات السياسة الخارجية العراقية سواء على مستوى عملية صنع القرار او على مستوى تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

I. المبحث الاول

التحديات الامنية

I.أ. المطلب الاول

التحديات الداخلية

واجه العراق ولا يزال جملة تحديات داخلية بالأخص بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣، ومن أبرز هذه التحديات هي تعدد مراكز القرار الأمني، وخطورة التحدي الارهابي والتطرف، وانتشار السلاح والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة وعسكرة المجتمع، فضلاً عن ضعف الانفاق العام المتعلق بالأمن، وسنذهب الى استعراض كل واحدة من هذه التحديات باختصار وكالاتي :

اولا : تعدد مراكز القرار الأمني

وفقاً للأنظمة الديمقراطية فان توزيع وظائف الدولة وفق مبدأ الفصل بين السلطات على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الهيئة الأخرى وتتعاون معها وفقا للقانون، اذ يتحقق

داخل الدولة، سلطات تتمثل بسلطة تشريعية وضيفتها وضع القوانين، وسلطة تنفيذية تتمثل في مهمة تنفيذ القوانين، وسلطة قضائية مهمتها الفصل في المنازعات والخصومات، اذ تستقل كل هيئة من هذه الهيئات عن الأخرى في مباشرة وظيفتها[١]، وتتعاون معها بنفس الوقت ، لكن هذا التطبيق للنظام البرلماني في العراق جاء وفق المحاصصة الطائفية للسلطات مما أدى الى تدهور في بعض المؤسسات نتيجة لعدم اختيار الكفاءات، ووفقاً لأسس غير دقيقة يتم توزيع السلطات افضت في حالات معينة الى تدهور عمل بعض المؤسسات ومنها المؤسسات الأمنية والعسكرية، سيما ان هذه المؤسسات عانت من تلك الاشكالية سواء في التشكيل حينما تشكلت اجهزة امنية بالتوازي مع اجهزة اخرى وبقيت تعمل بدون قوانين ، او على مستوى القيادات أو على المستويات الدنيا والتداخل في عمل مسؤوليات.

تعد المؤسسات الامنية عماد سلطة المجتمع في القيام بواجباتها للحفاظ على الأمن والاستقرار، اما المؤسسات التي تقع عليها مسؤولية القرار الأمني فهي متعددة ومتداخلة في الوظائف والمهام والمسؤوليات الأمر الذي ادى الى تدهور في الوضع الأمني بصورة عامة، واهم هذه المؤسسات الاتي [٢]:

١. وزارتي الدفاع والداخلية: تملك وزارة الدفاع من الصلاحيات ما يخولها اصدار القرارات العسكرية التي تخص طبيعة عملها، اذ ان صنع القرار العسكري على المستويات الدنيا والمتوسطة (التعبئة والعمليات) يتم حسب المعطيات وبالتشاور مع القادة الميدانيين وقيادة الجيش اما القرار العسكري على مستوى السوق او الاستراتيجية فيتم عبر القيادة العسكرية بالتشاور بين قيادة الجيش العليا ووزير الدفاع ورئيس الوزراء ، غير ان القائد العام للقوات المسلحة يملك الصلاحيات الكاملة حسب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في صنع واتخاذ القرار العسكري و الامني النهائي، لكن واقعاً الأمر ليس كذلك بالضبط حيث هناك نوع من التضارب بين عمل وقرارات وزارة الدفاع وحتى الداخلية وبين قيادة العمليات التي تشكلت في عهد رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي فيما يخص القرار الأمني و العسكري، اما وزارة الداخلية لها ما يخولها في ممارسة اعمالها الامنية والاستخبارية عبر وكالاتها الاستخبارية او قواتها شبه العسكرية المتمثلة بالشرطة الاتحادية العسكرية او عبر اجهزة حفظ الامن الداخلي واجهزة الضبط والاحضار القضائي كالشرطة المحلية، الا ان وزير الداخلية السابق (عثمان الغانمي) يرى "أن التعدد

(١) علي مجيد العكيلي، *الحدود الدستورية للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة*، (بيروت: المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص١٧.

(٢) علاء عبيس راضي، "تعدد مراكز اتخاذ القرار الأمني واثرها في الامن الوطني العراقي بعد العام (٢٠٠٣م)"، (أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٣)، ص١٠٢ - ١٠٦.

في القرار الامني والارتباطات تولد تعقيد في الوضع الامني ويكشف عن تداخل في العمل بين الوزارة وقيادات العمليات المشتركة وخصوصاً قيادة عمليات بغداد ويقول معلقا على هذا الوضع ... ان القيادة فيها فرقتين شرطة اتحادية وثلاث فرق من الجيش فوزارة الدفاع تدرب وتسلح وتجهز وكذا الحال بالنسبة لوزارة الداخلية، وهي تقاد من قبل قائد عمليات بغداد وارتباطه المباشر بالقائد العام للقوات المسلحة، لذلك على الوزير سواء الداخلية او الدفاع اللجوء الى قائد العمليات في حال ضرورة التغيير...". ويرى البعض ان التداخل بالقرار العسكري او الامني بين وزارتي الدفاع والداخلية من جهة وبين قيادات العمليات من جهة اخرى افضى الى ارتباك كبير في القرار الامني واضعاف لحالة تسلسل القيادة ووضوح الاوامر وعزز من حالة الافلات من تحمل المسؤولية .

٢. الاجهزة الاستخبارية: يملك العراق مجموعة من الاجهزة الاستخبارية التي تعمل بطريقة متقاربة منها جهاز الامن الوطني وجهاز المخابرات الوطني ، وجهاز مكافحة الارهاب ، والاستخبارات العسكرية، مهمة جهاز الامن الوطني هي الحفاظ على الامن الداخلي للعراق من تهديدات محددة تعرض امنه الداخلي للخطر، كما يعمل من خلال العمليات الاستباقية الوقائية على اجهاض العمليات التي تهدد الامن الداخلي، اما جهاز المخابرات معني بالأمن الخارجي للعراق من العمليات التي تعرض امنه للخطر مثل التجسس والإرهاب العابر للحدود وغيرها من العمليات الا انه يشترك في مهام ذات بعد داخلي ايضا فهو يملك اتخاذ القرار في المسائل ذات الاختصاص [١]، اما جهاز مكافحة الارهاب فعلى الرغم من ان نوع اسلحته واداءه الميداني يشير الى انه مؤسسة اقرب الى النمط العسكري غير انه قانونيا يعد مؤسسة امنية استخبارية كما عرفه قانونه الخاص رقم ٣١ لعام ٢٠١٦ [٢] .

٣. الهيئات الاستشارية والتنسيقية: لمستشارية الأمن القومي والمجلس الوزاري للأمن الوطني صلاحية أتخاذ القرارات الأمنية التي تخص عمليات الاستشارة والتنسيق بين الاجهزة الأمنية لكن لا تملك صفة الالزام في هذه القرارات في الاغلب، فهي تملك صلاحية الدعوة الى التنسيق ليس الالزام بصفتها هيئة تنسيقية تعرض توصياتها على تلك الجهات من اجل التنسيق وتبادل المعلومة.

٤. هيئة الحشد الشعبي: تشكل الحشد الشعبي بناءاً على فتوى المرجع الديني السيد (علي السيستاني) عام ٢٠١٤، لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

---

(١) الوقائع العراقية، العدد ٢٢١٣، لسنة ١٩٧٢ وكذلك ينظر بشير الوندي، *جهاز المخابرات العراقي* ، (بغداد: مطبعة الدار العلمية ، ١٩٩٨)، ص٦٠

(٢) علي اغوان، "قصة جهاز مكافحة الارهاب في العراق"، *مجلة اغتراب، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد* ،اذار، (٢٠١٨): ص١٢٦ وكذلك قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم ٣١، لعام ٢٠١٦ ، صحيفة الوقائع العراقية ،عدد ٤٤٢٠ ١٧ -١٠ – ٢٠١٦

الإرهابي ، ومن أجل إعطاء الحشد الشعبي بعداً مؤسساتياً وتنظيمياً، أصدر مجلس النواب العراقي القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٦، والذي عرف بقانون هيئة الحشد الشعبي والمؤسسات التابعة له[١]، ويتألف التشكيل من قيادة وهيأة اركان وصنوف والوية مقاتلة[٢] الا انها تحولت الى مجموعة من المديريات المعنية بكل ابعاد الأمن، اذ يوجد ضمن مديرياتها، مديريات للأمن الوقائي ومديرية لمكافحة الإرهاب وغيرها، بالتالي فهي تملك صلاحية صناعة القرارات الامنية واتخاذها في قواطع المسؤولية وتتداخل مع غيرها ذات المهام والصلاحيات المتماثلة، وتقترب مهام الحشد الشعبي بشكل كبير من مهام وزارة الدفاع فهو مؤسسة عسكرية اكثر منها امنية ، واحيانا يحدث نوع من التضارب بين سلوكيات الحشد الشعبي كإدارة وتنظيم وبينه كولاء وقيادة ، فإداريا يتبع للقائد العام للقوات المسلحة الا انه على مستوى القيادة والولاء يتأثر بزعماء سياسيين وقيادات الفصائل المسلحة .

٥. قيادة العمليات المشتركة: تملك قيادة العمليات المشتركة صلاحيات كبيرة في اتخاذ القرار الامني العسكري او الاستخباري، فلا يمكن للمؤسسات الامنية الأخرى التحرك في تنفيذ واجباتها في قاطع كل قيادة الا بعد اخذ الموافقة، الأمر الذي يعني سيطرة تلك القيادة نوعا ما على عمل المؤسسات الامنية الأخرى ، وهناك بعض اعتراضات من الاعتراضات المتكررة من قبل وزارتي الدفاع والداخلية على عمل قيادات العمليات لا سيما انها لا تعد دستورية بقدر كونها نوع من اعادة لتنظيم العمل والتسلسل القيادي والاداري والتنظيمي للمؤسسات الامنية [٣].

يتم صناعة واتخاذ القرار الأمني في العراق بعد العام ٢٠٠٣ بصورة لامركزية، اذ يتم عبر عدد من المؤسسات والأجهزة الأمنية، وعملية التعدد هذه جاءت لظروف وأسباب داخلية وخارجية مر بها العراق بعد العام ٢٠٠٣ والتي وصلت الى مطالبة بعض العشائر في العام ٢٠٠٦، اشراكها في اتخاذ القرارات الأمنية، ان زيادة الاطراف المشاركة في القرارات الأمنية يؤدي الى التشتت ويؤخر اتخاذ القرار الأمني المناسب والصحيح في معالجة التهديدات التي تتعرض لها الدولة مما يوحي للمتابع بأن المؤسسة الأمنية والعسكرية بعيدة عن معالجة تلك التهديدات ذات المساس بالأمن العراقي بشكل احترافي، الأمر الذي يستلزم أدارة هذا التعدد في مركز صنع القرار الذي فرضته الظروف وكيفية تقسيم السلطات او التقليل منه بقدر الامكان[٤] .

(١) فراس الياس، "تطبيع الحشد الشعبي في العراق"، تقرير، مركز صنع السياسات، ٢٠٢٠، ص٣.

(٢) قانون الحشد الشعبي، المادة (١) ثانياً، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٤٢٩)، ٢٠١٦/١٢/٢٦.

(٣) فراس عبد الكريم البياتي، *السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥* ، ط١، (بغداد: مطبعة السيماء، ٢٠١٧)، ص ١٦٨.

(٤) علاء عبيس راضي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

اشتراك جهات أمنية مختلفة بإدارة الملف الأمني في المدن العراقية يبدوا وكانه يتم بشكل منتظم ومنسجم تحت مظلة قيادة العمليات المشتركة في بغداد وجميع المحافظات والتي تضم قوات الجيش والشرطة وجهاز الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب، وجهاز المخابرات والشرطة الاتحادية، فضلا عن وحدات التدخل السريع، إلى جانب قيادة الحشد الشعبي، لكن الواقع يختلف بعض الشيء عن ذلك خاصة في تنفيذ الواجبات الامنية والتي بات يمثل في بعض الظروف سباق للإنجاز الشخصي، أضافة إلى ذلك فان الاعلان عن المهام المنفذة تتم عبر جهات متعددة، والمواقع والصفحات الرسمية للجهات المعنية بالأمن، أي عدم توحيدها من طريق خلية الاعلام الامني التي تم تشكيلها لهذا الغرض، الأمر الذي أفضى في نهاية الامر إلى التداخل في العديد من المجالات منها تبادل المعلومات أثناء العمليات العسكرية أو الامنية بالرغم من تشكيل غرف عمليات مشتركة.[١]

ثانيا : خطورة التحدي الارهابي والتطرف. مصطلح التطرف يضاد "الوسطية" الذي هو من الوسط الواقع بين طرفين. وإذا كان "التطرف" يعني التشدد فإن "الوسطية" تدل على العدل[٢]،

يعاني العراق من تصاعد وتيرة الارهاب والتطرف منذ اكثر من عقدين من الزمان وهي احد ابرز المشكلات التي واجهها العراق، اذ تعد من أصعب التحديات وذلك لأسباب عدة منها الاساليب الحديثة التي تمتلكها الجماعات الإرهابية والتي ضاعفت من تهديد هذه الجماعات وصعبت مهمة مواجهتها في ظل التطرف العنيف. كما ان العراق بعد عام ٢٠٠٣ بات ارضاً خصبة لنمو الخلافات والنزعات الطائفية والقومية والاطماع الاقليمية مما سهل عمل هذا الجماعات الإرهابية المتطرفة؛ وبعد العام ٢٠٠٣ تعرض المجتمع العراقي الى حالة من الاضطراب الوظيفي في البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وقد ساعد الفقر والعنف والتحول الديمقراطي السريع في تعزيز هذا الاضطراب مما اشاع حالة من الاغتراب والتناحر الطائفي في المجتمع ومن ثم شيوع الثقافات والانتماءات الفرعية والقبلية التي تمثل العامل المغذي للإرهاب، لاسيما القاعدة وفروعها ومن ثم تنظيم داعش على مدى الأعوام التي اعقبت العام ٢٠٠٣ وصولا الى عام ٢٠١٤ الى اتباع سياسة التحريض الطائفي والمذهبي بين القوميات والاديان وهو ما تجسد في الاعوام ٢٠٠٦ وما بعدها من حرب طائفية راح ضحيتها آلاف العراقيين الابرياء ومن هنا فان التنظيمات الإرهابية استغلت هذه الحالة

(١) المصدر السابق، ص ١٠٦ .

(٢) هشام الهاشمي، *هل سيعود التطرف الى العراق*؟، المعهد العراقي للحوار، (بغداد: ٢٠٢١)، ص٦٥.

التي اوجدت مؤسسات واجهزة غير مستقرة مما فتح الباب للجماعات الارهابية بالدخول الى العراق وضرب الاستقرار الأمني[١].

ولاشك أن المواجهة مع الإرهاب وأفكار التطرف كانت شرسة ولا زالت خطرة لكنها بدرجات اقل واستنزفت العديد من الطاقات والبرامج لكنها في النهاية اتت بنتائج إيجابية اذا ما تم قياسها بقدرة العراق ولو جزئيا على تحويل مواجهة الإرهاب من قضية أمنية محصورة مسؤوليتها في مؤسسات امنية إلى قضية مجتمعية مشتركة للجميع [٢]، ومن الصعب القول بأن التطرف يتلاشى تماماً أو يختفي، فعلى مر العصور وعبر اغلب الثقافات البشرية من النادر أن تندثر التيارات الفكرية فهي تخف، وتهدا، وتضعف لكنها موجودة وقد تعود إذا وجدت ظروفاً ملائمة لنموها مجدداً. ولعل من أبرز ملامح التطرف والإرهاب الاتي[٣]:

١ - مظاهر الغلو الفكري والسلوكي العلنية والظاهرة اذ أصبحت هذه الجماعات لديها إعلام ينشر مناهجها وافكارها ، علما أن المجتمع العراقي ليس لديه الوعي الكافي في رفض الخطاب المتطرّف لا سيما في بدية الامر لكنه اكتسب بالتدريج خبرة متنامية بهذا الخصوص.

٢-صناعة رمز التطرف والعودة بالمجتمع الى زمن البطولات للرموز، يصاحب ذلك عملية تسويق لشخصيات إرهابية ومتطرفة.

٣-التداخل الكبير بين الاهداف السياسية والاحكام الدينية المذهبية بشكل اضفى نوع من القداسة والقطعية على اراء وفلسفة بعض القوى السياسية التي اباحت لنفسها واتباعها اقصاء المخالفين لارائها ومعاقبتهم .

واثناء صراعها مع العراق باتت هذه الجماعات المتطرفة تواجه مشكلة مع نفسها حيث خسرت الكثير من رموزها من الجيل الأول سواء بالسجن أو القتل أو بالتراجع عن أفكارهم أو بعضها، وهذا أحدث لديهم فراغا وأثر على القوة الفكرية لدى هذه الجماعات [٤]، لتبقى ،أفكار التطرف الحالية عبارة عن موجة لملمت وجمعت مفرداتها من اتجاهات وتيارات

---

(١) خالد عبدالاله عبدالستار، "الأسس الفكري للتطرف العنيف والإرهاب في العراق (دراسة في اليات المواجهة)"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين*، المجلد(٤)، العدد(٣٠) ، (٢٠٢٢): ص ٢٠٤-٢٠٦.

(٢) عبد علي المعموري وجواد البكري ، *ادارة التمويل والانفاق لتنظيم داعش في مجموعة باحثين ، داعش ايكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم* ، (بيروت: شركة الصبح للطباعة ، ٢٠١٦)، ص٥٥

(٣) هشام الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦-٦٧.

(٤) تحسين محمد انيس، "دور وسائل الاعلام في مكافحة الارهاب والتطرف"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي المحكم ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص ٤٩

وأحزاب متنوعة فهي موجة فكرية تلفيقية انتقائية تختار من النصوص والمذاهب والتيارات ما يناسبها ويتوافق مع أدبياتها اذ أن المجتمعات الشرقية من السهل اختراقها عاطفيا، فهي مجتمعات تربت على العاطفة وهي بنية فكرية قريبة من البساطة وتميل للتدين ومتفاعلة بشكل كبير مع الآخر وهذه التركيبة تكون مهيئة للاختراق والاستغلال؛ لذلك التركيز على رفع مستوى الوعي مهم(١).

وبدأ ينتشر مؤخراً مصطلح "مواجهة التطرف العنيف" بدلاً من مواجهة "الإرهاب" "مواجهة الراديكالية" ولكل منها معنى مختلف، فمواجهة الإرهاب تتضمن مجموعة واسعة من الإجراءات المتنوعة الاقتصادية والدبلوماسية والاستخبارية والأمنية والعسكرية لمنع الجهاديين من تنفيذ العمليات الإرهابية، ولأن الإرهابين يندفعون بالفكر الذي يحملونه ظهر مصطلح "مكافحة الراديكالية" ويعني إقناع هؤلاء بإلقاء السلاح. لكن الاشكال هنا انهم حتى لو تخلوا عن السلاح فسيبقى لديهم الفكر المتطرف فبدأ العمل على إيجاد تفسير بديل للإسلام لمجابهة الأيديولوجية الإسلامية الراديكالية. ومع الوقت اصبح الاهتمام بالتطرف باعتباره سبب الإرهاب، ولأن ليس كل تطرف يؤدي إلى إرهاب اقترحوا مصطلحاً جديداً هو "مواجهة التطرف العنيف" (٢).

بشكل عام فان الإرهاب الذي تعرض له العراق اثر على امنه الداخلي مما اضعف العراق داخليا وسمح بالتدخلات الخارجية في سياسة العراق، والتي انعكست ايضاً على مواقف العراق في سياسته الخارجية .

ثالثا : الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة وعسكرة المجتمع

ان ظاهرة عسكرة المجتمع في العراق وتسلسلها الزمني كانت على شكل مراحل متعاقبة، اذ بدأت هذه الظاهرة في المجتمع العراقي منذ عام١٩٥٩، بما يعرف بالمقاومة الشعبية، ومروراً بالحرس القومي عام ١٩٦٣، ومن ثم الجيش الشعبي في عام ١٩٧٠، الذي شُكل ليكون جيشاً رديفاً للجيش العراقي في الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ (٣)، وبعدها تشكيلات فدائيو صدام و النخوة وجيش القدس في عقد التسعينيات، وافواج الماجدة العراقية في عام ٢٠٠٠، وبعد عام ٢٠٠٣، ظهرت الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب

(١) المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩.

(٢) هشام الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠-٧١.

(٣)القوات المسلحة العراقية في عهد صدام حسين ، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/10/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-

السياسية والتي افرزتها ظروف حرب احتلال العراق، فضلا عن ان التكوينات الاجتماعية في العراق ومنها (العشائرية) اتخذت من السلاح كشعار فخر وشرف، وهذه احدى نتائج الحروب الكثيرة التي مرت بالعراق وانتشار الأسلحة، وخاصة بعد الحرب العراقية – الإيرانية، وتداعيات احتلال الكويت عام ١٩٩٠ ، اذ تم تجنيد كل من هو قادر على حمل السلاح، حتى اصبح المواطن العراقي يتعامل مع السلاح وكأنه صورة من صور الحياة اليومية، ان المحافظة على الحكم الشمولي كان من اهم السمات في النظام قبل عام ٢٠٠٣، وادخل العراق في صراع دائم مع الدول الاخرى وهذا الامر يبعد المجتمع العراقي عن طموح السلطة والمشاركة الحقيقية في المؤسسات الرسمية، اما بعد العام ٢٠٠٣، فقد اختلفت صورة العسكرة من حيث التنظيم والتوجيه والمسميات والاهداف، فضلا عن تبعاتها وآثارها حيث برزت في الساحة العراقية الميليشيات والشركات الامنية الخاصة والعصابات المنظمة التي لها دور في السيطرة على عمل المؤسسات المدنية الرسمية وغير الرسمية واخذت تهدد الأمن الداخلي للدولة، كما تضاعف الدور السلبي للسلاح العشائري خصوصا بعد امتداده للمدن الكبرى وتوظيفه في مواجهات عنيفة ،ويعاني المجتمع العراقي من بطالة مقنعة وشبه أجبارية، اذ ان البطالة دفعت الشباب الى الالتحاق بجماعات الجريمة او الاجنحة المسلحة للكيانات السياسية ...الخ [١]

وانعكست اثار هذه الظاهرة على المجتمع على كافة المستويات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية، اذ قوضت استقرار الدولة والنظام السياسي فيها، لأنها تشجع على الثورات والانقلابات العسكرية في الدولة أو على اقل تقدير العيش في اجواء الأستعداد للحروب، الامر الذي يقود بالنتيجة الى تكريس السلطة الدكتاتورية وعدم التداول السلمي للسلطة، وتفضي العسكرة في حالات أخف وطئه إلى إعاقة بناء مؤسسات الدولة المدنية والدستورية أو زعزعة الثقة بها والنيل من هيبة وشرعية النظام السياسي، نظراً لتعاظم تأثير المؤسسة العسكرية أو الميليشيات وتدخلاتها المستمرة في مفاصل السلطة ويتم اتخاذ القرارات خدمة لمصالحها ونفوذها حتى وأن كان ذلك على حساب المصلحة العامة، وتقترن حالة ارتفاع وتيرة العسكرة في المجتمع بارتفاع معدلات الفساد في الدولة، كما تشجع على استفحال ظواهر العنف المسلح المتعددة وعصابات الجريمة المنظمة والعمليات الارهابية في المجتمع نتيجة لشيوع ثقافة تدفع باتجاه الاقصاء والانتقام والتي تنعكس بصورة انماط سلوكية تميل للعنف والدموية بين أبناء المجتمع[٢].

(١) زيد حازم الزلزلي، *عسكرة المجتمع التأثيرات السياسية والأمنية*، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ٤٥-٤٦

(٢) سامر مؤيد عبداللطيف وحميد حسين كاظم الشمري، "عسكرة المجتمع واثرها في البناء الديمقراطي (دراسة حالة العراق)"، *المجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسة، الجامعة المستنصرية، بغداد*، العددان (٣٣-٣٤)، (٢٠١٦): ص ١٣٧-١٣٩.

ونتيجة لهذه الحالات من عسكرة المجتمع وانتشار السلاح والجماعات المسلحة ضعُف الانتماء للوطن وادى الى توتر داخلي وضعف تطبيق القانون، وبالتالي عدم اتخاذ القرارات الصائبة بقدر اتخاذها على أساس المصالح الخاصة الي تتعارض والمصلحة العامة.

رابعا : ضعف الانفاق العام المتعلق بالامن

اتسم الامن في العراق بشكل عام بالضعف وعلى أغلب المستويات لا سيما في السنوات السابقة على الرغم من التحسن النسبي في الفترة الاخيرة، والضعف النسبي للوزارات والاجهزة المعنية بحفظ الأمن ، حيث مهمة هذه الأجهزة هو الاشتراك في الحفاظ على الامن العام للدولة العراقية، وعلى الرغم من ان الانفاق على قطاع الامن مقارنة مع القطاعات الأخرى ومنها التربية والتعليم والصناعة وغيرها من القطاعات يعد ذو نسب عالية، لكن قياساً الى الحاجة الفعلية لقطاع الامن في العراق يعد هذا الانفاق منخفضاً [١]، ذلك كون ان تحديات الامن كبيرة جداً منذ عام ٢٠٠٣، أي ان الانفاق المتعلق بقطاع الامن مقارنة بالتحديات التي يواجهها العراق يعد منخفضاً، لاسيما ان الامن بعد عام ٢٠٠٣ اصبح منكشف بشكل كبير، أي بعد تفكك الجيش العراقي وحل الأجهزة الأمنية واندثار السلاح في العراق، وهذا تطلب أعاد تأهيل وتسلح للجيش العراقي، واستيراد الأسلحة بالاخص ان الجيش العراقي يعمل على إعادة صنوفه، مثل: الدفاع الجوي وقوات الصواريخ والقوة البحرية، والاصناف الحديثة للجيوش ومنها الجانب السيبراني أي القوة السيبرانية للجيش واجهزة الامن المعنية بالردع السيبراني، وهذا التحديث يجب ان يتوفر في المؤسسة الأمنية العراقية لاسيما في ظل تصاعد غير مسبوق في التحديات الأمنية وتراكمها وتنوعها وتكاملها اذا نحتاج الى انفاق أكبر بكثير مما هو مخصص في الواقع ، لكن واقع الحال نرى ان العراق لا يلبي متطلبات معايير الانفاق المناسب لقطاع الامن وذلك بسبب محدودية الموارد والمشاكل الاقتصادية الكبيرة والخلافات السياسية والقومية والفساد السياسي ،وهذا يعد تحد حقيقي داخلي امني للعراق.

I.ب. المطلب الثاني

التحديات الخارجية.

فضلاً عن التحديات الداخلية المتعددة التي واجهها ومازال يواجهها العراق، توجد ايضاً عدة تحديات تنبع من خارج الحدود العراقية، وهي ذات أثر سلبي على سياسة العراق الداخلية ، منها الصراع الطائفي في المنطقة، والاستقطاب الدولي والتواجد العسكري، والازمات الإقليمية ، وكالاتي :

(١) العراق - الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من إنفاق الحكومة المركزية، https://ar.knoema.com/atlas

اولا : تداعيات الصراع الطائفي في المنطقة.

يقع العراق في قلب منطقة الشرق الأوسط، والتي تتميز بالمنافسة السياسية العالية والاختلاف الطائفي على المستوى الفردي او السياسي بالأخص بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الإسلامية فضلاً عن تركيا، اذ ان المنافسة الإقليمية بين السعودية وايران قد أدت إلى المزيد من تفاقم هذه الانقسامات ومن أجل كسب العدد الاكبر من المناصرين، حاول كل طرف إضفاء طابع ديني على التنافس، وكان العراق من بين الدول التي انعكس عليها هذا التنافس الطائفي – السياسي في المنطقة وعلى عدة مستويات ، واصبح الانقسام الطائفي الداخلي مصدراً للتوتر في السياسة الخارجية العراقية نتيجة للامتدادات والولاءات السياسية الداخلية، الا ان الانقسام الطائفي غير مقتصر على دولة بعينها انما هو قضية سياسية تاريخية اعيد احيائها في هذه المنطقة تحقيقا لرغبات واطماع سياسية[١] .

ان الشعور العاصف بالانتماء الطائفي في البيئة الاجتماعية والدينية العراقية لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ تفاعل بشكل كبير مع ما يدور في المنطقة من خلافات ومواجهات طائفية سواء في سوريا او لبنان او البحرين او السعودية او ايران او اي مكان اخر في المنطقة ، وفرض على العراق مواقف سياسية متضاربة واقحم كيانات واحزاب سياسية ومؤسسات دينية عراقية في خضم الصراع الطائفي في المنطقة بشكل انعكس سلبا على مواقف الدول الاخرى واظهر العراق على انه دولة تتقصد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى على الرغم من انه في الكثير من الحالات مجرد ضحية لمواقف دول اخرى، مما قاد الى تعميق سياسات الفعل ورد الفعل الطائفي في المنطقة وفرض نوع من العزلة على العراق لا سيما قبل عام ٢٠٢٠ وهي الفترة التي امتازت بالانفتاح على الدول العربية [٢].

ثانيا : الاستقطاب الدولي والتواجد العسكري الاجنبي.

ان الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية تمثل اهم الدول التي تستقطب السياسة الخارجية العراقية، فيما يخص روسيا الاتحادية والعراق فان علاقاتهما مرهونة بعدة متغيرات منها داخلية وخارجية واقليمية ودولية، ولكن الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها

---

(١) ريتشارد باريت، *التحالف الدولي ضد الإرهاب: الفرص والتحديات، في كتاب الشرق الأوسط تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات*، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، ٢٠١٦)، ص١٨٤.

(٢) انظر كل من صدام مرير حمد عطية، "التنافس الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط واثره على المنطقة العربية (انموذج ثورات الربيع العربي)"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين*، العدد(١١)، (٢٠١٧): ص٣٠٤. وكذلك بعد سنوات من الجمود والعزلة.. العراق يشق طريقه نحو استعاده مكانته، https://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86

الدولة المهيمنة في النظام الدولي الحالي هي صاحبة التأثير الرئيس في العراق فقد شكل الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات السياسية الدولية والاقليمية من حيث المدلول السياسي، كذلك تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسيج العلاقات بين الدول الاقليمية والقوى الدولية التي لها مصالح مباشرة او غير مباشرة في العراق والمنطقة، فأذا كانت سياسة العراق قبل العام ٢٠٠٣ في صالح تدعيم العلاقات الروسية - العراقية في مجالات عدة، ومن اهمها المجال العسكرية، فانه بعد الحرب الامريكية التي شنت على العراق عام ٢٠٠٣ واحتلاله عسكريا وتأسيس نظام سياسي صديق فان الولايات المتحدة الامريكية عملت على تهميش دور القوى الكبرى في الساحة العراقية، ولاسيما روسيا الاتحادية وهو ما وضع محددات على العلاقات الروسية-العراقية الحالية والمستقبلية، وهذا الامر يوضح مدى اثر المتغير الأمريكي في العراق، لا سيما وان ملامح المستقبل العراقي هي قيد التشكيل وما يزال العراق محكوماً بتوجهات السياسة الامريكية، ولكن يوجد حقيقة يجب عدم التغاضي عنها وهي بالنتيجة ان حجم المصالح الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا قد تكون اكبر من مصالحها مع العراق ، فالولايات المتحدة مثلا من اجل ادارة الشؤون العالمية والاقليمية وضبط التسلح لا سيما النووي والصاروخي والتكنولوجيا الحيوية والتحكم بإمدادات واسعار الطاقة لا تستغني عن التعاون مع روسيا ولا تريد ان تجعل من روسيا عدو دائم او دولة منبوذة ومتشددة .

صحيح ان هناك فجوة قائمة بين السياسة الامريكية والسياسة الروسية في قضايا عدة ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، وترى في استبعاد روسيا الاتحادية امراً ضرورياً لتحقيق أهدافها، ولكن رغم الانتقادات الروسية للمواقف والسياسة الامريكية، والنشاط الدبلوماسي لروسيا الاتحادية، الا انه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على انه تغير جذري في السياسة الروسية نحو المواجهة او التحدي الكامل والصارخ للولايات المتحدة الامريكية، فهي لا تطمح الى شن حرب مباشرة على الولايات المتحدة الامريكية، وانما الى حماية مصالحها وامنها القومي بمفهومه الواسع(١).

والأمر لا يختلف كثيراً مع سياسات دول كبرى أخرى لا ترغب في المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية فيما يخص الاستقطاب الدولي في العراق، كالصين التي تبدو الآن بعيدة عن الاستقطابات الدولية في العراق مع ان الصين هي الدولة المصدرة الاولى للعراق، ومع ذلك هناك حاجة لتطوير علاقات سياسية وحتى عسكرية بين الصين والعراق من اجل زيادة هامش المناورة في السياسة الخارجية العراقية تجاه الاستقطابات الدولية. وينطبق الأمر ذاته مع دول اخرى مثل اليابان والهند، ودول اخرى ذات تاثير اقل مثل كوريا الجنوبية والبرازيل. وحتى بعض الدول الافريقية كجنوب افريقيا من اجل تفعيل السياسة الخارجية

(١) مثنى علي المهداوي، "السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد ٢٠٠٣"، *مجلة قضايا سياسة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد*، عدد(٥٧)، (٢٠١٩): ص ٤٣-٤٤.

العراقية. اما الاستقطاب الاوربي للسياسة الخارجية العراقية فانه يستند على قضية اساسية وهي مكافحة الارهاب لاسيما مع صعود اليمين الجديد في أوروبا والذي بدأ دوره يتصاعد في اغلب دول الغرب. ان رؤية اليمين المحافظ لمكافحة الارهاب تستند على الاسس الاتية[١]:

١. يجب على الدول التي يتواجد فيها الإرهاب بشكل مباشر ان تتولى هي المبادرة في محاربة هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة لاسيما فيما يخص التكلفة المادية والبشرية، وينطبق هذا على سياسة أوروبا في التعامل مع العراق ودوره في مكافحة الإرهاب.
٢. التدخل العسكري من قبل الدول الغربية تجاه الجماعات الارهابية يجب ان يكون بشكل حاسم، وعلى هذا فان التدخل العسكري لمواجهة هذه الجماعات الارهابية في الشرق الاوسط سيتسم بصفة الحسم، وهذا يوضح ملامح الاستقطاب الاوربي في التعامل مع المشكلات الامنية في العراق.

اما فيما يخص التواجد العسكري في العراق، فانه قبل الانسحاب العسكري الأمريكي عام ٢٠١١، كان في العراق عدد كبير من القواعد العسكرية الأميركية قدرها بعض الخبراء العسكريين بنحو (٧٥) قاعدة معظمها يعود للمواقع العسكرية التابعة للجيش العراقي السابق ،كما ان القوات الأميركية كانت تستخدم أربعة مطارات وهي (مطار بغداد الدولي والطليل في جنوب العراق قرب الناصرية ومهبط للطائرات في غرب العراق قرب الحدود الأردنية ويسمى (H1) وقاعدة حرير في شمال العراق بإقليم كردستان، اما الآن يتواجد في العراق ما يقارب (٣٨٠٠) أميركي بين مدرب ومختص وفني ومستشار عسكري وأمني وقوات مهام خاصة وتتواجد في عدة معسكرات وقواعد منها قاعدة (بلد) وتحتوي على منشآت عسكرية متعددة بالإضافة الى مدرج لطائرات فئة F16 وقاعدة (التاجي) وهي تشبه قاعدة بلد. غير انها أنها لا تمتلك مدرج لطائرات F16 وقاعدة كركوك (رينج) وهي بمثابة معسكر نموذجي للتدريب والتأهيل العسكري، وقاعدة فكتوري (النصر) داخل حدود مطار بغداد الدولي وهي تستخدم للقيادة والتحكم والتحقيقات والمعلومات الاستخبارية وقاعدة عين الأسد (القادسية سابقا) في غرب الأنبار وهي بمثابة معسكر محصن لانطلاق العمليات الخاصة وقاعدة التقدم في الحبانية وهي قاعدة نموذجية فيها معسكرات ومواقع للخزن وللطائرات المروحية ومدارس للتعليم الأمني ومقرات للتحكم والسيطرة[٢]

يعد العراق الدولة الأكثر منطقية لإعادة تمركز وتكوين القواعد الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. ووفقاً لتصريحات محللين ومختصين فإنه نتيجة لإدراك أنه ليست القواعد

(١) مثنى علي المهداوي، مصدر سبق ذكرة، ص٤٥.

(٢) هشام الهاشمي، *بقية الضوء كتابات في زمن العتمة سلسة مقالات ٢٠١٤-٢٠٢٠*،(بيروت: المجلس الاستشاري العراقي ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية، ٢٠٢١)، ص ٢٢٤.

الأميركية في العراق وحدها تواجه مستقبلاً حذراً إنما كذلك الشرق الأوسط عموماً يقف على عتبة مرحلة انتقالية قد تؤدي إلى إضعاف النفوذ الأميركي في المنطقة.[١]

وبدورها تعمل روسيا بالتعاون مع اصدقائها وشركائها الايرانيين والسوريين للضغط على النظام السياسي العراقي فضلا عن توظيف العلاقات المهمة بين بعض القوى السياسية العراقية وايران للانفتاح اكثر على فكرة استبدال النفوذ الامريكي بنفوذ روسي وللتقرب اكثر من المحور الروسي باعتباره يدعم قضايا دول الشرق الاوسط ومنها العراق وايران وسوريا وان هذه الدول متقاربة في مواقفها السياسية ومصالحها ويجب عليها تنسيق مواقفها حيال السياسة الامريكية ومحاولة ردعها [٢] ، وقد ترجمت هذه الجهود بأنشاء مركز التنسيق الرباعي في بغداد بين العراق وروسيا وايران وسوريا رغم انه غير فاعل بشكل واضح .

ثالثا: الازمات الإقليمية.

العراق احدى اهم دول منطقة الشرق الاوسط ويقع في صلب عملية التفاعل في اطار قضايا هذه المنطقة التي تكتنفها العديد من الازمات الإقليمية والتي كان لها انعكاساتها على العراق سواء داخليا او على سياسته الخارجية، بالأخص بعد العام ٢٠٠٣، اذ اصبح العراق ساحة لتصفيه الحسابات بين الدول ومحطا لأطماع دول أخرى وكذلك عملت بعض الدول على تحقيق مصالحها وأهدافها من خلال العراق مستغلة الوضع السياسي والأمني غير المستقر [٣].

وشهدت المنطقة ولا تزال جملة من الازمات الامنية والسياسية والطائفية من بينها الازمة السورية منذ عام ٢٠١١ والازمة الليبية والازمة اليمنية فضلا عن الازمات الاخرى في غزة والاحتجاجات في مصر والسودان وايران والخليج ، وتتنافس مجموعة من الدول الكبرى والاقليمية على ادارة هذه الازمات من بينها الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية

(١) سعد عبيد السعيدي ، عادي سليمان العبيدي ، "دور العقوبات الذكية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، دراسة في دور العقوبات الاقتصادية"، *مجلة حمورابي ، بغداد*، العدد ٤٧ ، (٢٠٢٣): ص ٩٦

(٢) احمد عبد الامير الانباري، "التوظيف الأمريكي للمتغيرات الإقليمية في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي"، *مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة*، العدد(٦٨)، (٢٠٢١): ص ٥٥.

(٣) هاني الحديثي، "مكانة العراق في الإقليم مشاهد محتملة"، *مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد*، العدد (٩)، (٢٠١٤): ص٧٠.

وتركيا وايران والسعودية وغيرها[١]، الامر الذي زاد من تعقيد وخطورة هذه الازمات وافضت الى انعكاسات سلبية على المستوى الداخلي لتلك الدول وعلى المستوى الخارجي . ومن بين الدول التي تأثرت كثيرا بهذه الانعكاسات هو العراق .

وتعد الازمة السورية من اكثر الازمات الاقليمية التي مثلت تحدي امني بالنسبة للعراق انطلاقا من معطيات جغرافية وسياسية وطائفية ومجتمعية بين البلدين فضلا عن دور الاهداف الاقليمية للدول المتنافسة والتي تمتد للداخل العراقي بشكل حتمي لا سيما منها تلك الاهداف التي تنطلق منها كل من ايران التي تريد توحيد نفوذها في العراق وسوريا ليكونا مسرح عمليات واحد لا تتنازل عنه، في حين تعارضها في ذلك تركيا التي لديها هواجس امنية وسياسية معينة بالأخص تلك التي تتعلق بحزب العمال الكردستاني وتفرعاته في سوريا والعراق ، والخشية من التمدد الايراني والروسي الى حدودها ، وكذلك الولايات المتحد والسعودية في حين تمثل روسيا قائد للمحور المناهض للأهداف الامريكية و الغربية في المنطقة بعد ان اتخذ الصراع السوري بعد الحراك الشعبي ٢٠١١ طابعاً إقليمياً ودولياً، بلا محددات تقف دون تدخل أي قوة منظمة أو أية دولة [٢].

إذ أن الأزمة السورية نموذج واضح لكيفية تحول الأزمات من نطاقها المحلي إلى المستويين الإقليمي والدولي تضاربت فيها سياسات واراء المتنافسين بشكل كبير، وتداخلت مصالح الأطراف المشاركين فيها؛ الأمر الذي أسفر عن تشكيل التحالفات والصراعات الإقليمية والدولية بل إن الصراع أصبح صراعاً ،بالوكالة، وأن الأزمة السورية ليست أزمة عابرة أو وقتية لأنها سوف تترك آثاراً بعيدة المدى ليس فقط على سوريا كدولة وإنما على منظومة الأمن الإقليمي برمتها في المستقبل. ظهرت جغرافية الصراع السوري بأربعة فاعلين أساسيين تركيا وإيران إقليمياً وروسيا والولايات المتحدة دولياً، ولكل من هؤلاء قوى محلية حليفة لها تنفّذ سياساتها وتسعى لتحقيق مصالحها مقابل الدعم المقدّم لها حيث يمتد هؤلاء الفاعلين المحليين الى داخل الاراضي العراقية كعناصر تأثر على الامن المحلي ، وهؤلاء

(١) ريتشارد ميكبيس، العلاقات والتحالفات الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، الفرص والتحديات، في كتاب الشرق الأوسط تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

(٢) محمد رشيد عباس ، "التنافس الامريكي – الروسي في سوريا وانعكاسه على الامن الوطني العراقي"، (رسالة ماجستير في التخطيط الاستراتيجي ، كلية الدفاع الوطني – جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا، بغداد ، ٢٠٢٠)، ص ٩٤

أكثر انسجاماً في رؤيتهم لملف الصراع مع تباينات في سبيل الخروج منه، أو الدعم المقدَّم للحلفاء على الأرض[١].

II. المبحث الثاني

السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

تعبر السياسة الخارجية للدول عن اهداف ومبادئ تلك الدول التي تعمل على تحقيقها وفق رؤية محددة وواضحة، لكن تؤثر في السياسة الخارجية عدة عوامل، وهذه العوامل تخلق فرصاً وتحديات للدولة وتعمل الدولة على تعزيز الفرص والتغلب على التحديات.

II.أ. المطلب الاول

طبيعة السياسة الخارجية العراقية والعوامل المؤثرة بها.

تؤثر عدة عوامل في السياسة الخارجية العراقية وقد تكون هذه العوامل مادية او غير مادية كالعوامل الجغرافية والقدرات العسكرية والموارد الاقتصادية والقدرات الانتاجية والسكان والعوامل الثقافية والاجتماعية والطابع القومي فضلا عن طبيعة جماعات القوى والاحزاب السياسية وتوجهات الراي العام وغيرها، كما ان العراق كباقي الدول يتأثر بمحيطه مثلما انه يؤثر فيه.

فمساحة العراق وموقعه في قلب منطقة يسودها الصراع والتنافس الاقليمي والثورات وتتنافس عليها القوى الكبرى ويتوسط ثلاثة قوى اقليمية متنافسه هي ايران والسعودية وتركيا، وقدراته العسكرية المحدودة مقارنة مع القوى الدولية و الاقليمية الفاعلة وتأثر امكاناته العسكرية والامنية بالضغوط والتهديدات المختلفة ومنها الارهاب غير انه يمتلك خبرات كبيرة في مجال القتال والحروب ويمتلك قاعدة بشرية كبيرة ، ويمتلك موارد اقتصادية كبيرة ، لكنها تبقى قاصرة بسبب ضعف قاعدته الانتاجية وتخلفه التكنولوجي واحادية اقتصاده [٢]،.... الخ كلها عوامل تنعكس سلبا او ايجابا على سياسة العراق الخارجية تبعا للظروف الخاصة وتحدد طبيعة تلك السياسة وسماتها الاساسية .

---

(١) أنور محمد فرج وجليل عمر علي، "التفاعلات والقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من منظور النظرية الواقعية"، *مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية*، المجلد(٢)، العدد(٤)، (٢٠١٩): ص ٧٠.

(٢) مشتاق فليح ، "جدلية العلاقة بين التدهور البيئي والامن الغذائي العراق نموذجا"، بحث *ترقية الى وزير مفوض ، وزارة الخارجية ، بغداد* ، (٢٠٢٣): ص ٤٦

ومن اهم مؤشرات طبيعة السياسة الخارجية العراقية الجديدة هي انها سياسة خارجية سلمية لا تؤمن بتوظيف القوة في علاقات العراق الخارجية لا سيما مع دول الجوار ، فبعد فترات من الصراع والتنافس والحروب مع بعض دول الجوار ومنها ايران التي دامت الحرب معها ثمان سنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٨ ومع دول الخليج بعد احتلال الكويت عام ١٩٩٠ وما تلاها من حرب بقيادة الولايات المتحدة على العراق ، وتوتر العلاقات مع سوريا وتركيا ، باتت السياسة الخارجية العراقية توظف الادوات الدبلوماسية حصرا للتعامل مع القضايا العالقة والملفات الشائكة لمحاولة حلها باقل التكاليف المادية والبشرية وتحسنت علاقات العراق الخارجية بشكل كبير مع اغلب الدول [١].

اما المؤشر الثاني لطبيعة السياسة الخارجية العراقية فيتمثل بالانفتاح الكبير للسياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار ودول المنطقة ودول العالم بشكل عام ، حيث شهد العراق بعد سنوات من العزلة النسبية و توتر العلاقات وسوء الفهم بينه وبين بعض دول الجوار بسبب اختلاف الرؤى حول الجهات المسؤولة عن تصدير الارهاب الى العراق مثلا ارساء تفاهمات سياسية مع كل دول المنطقة واستطاع ان يجمع في علاقاته الخارجية بين الاضداد والخصوم لا سيما منهم السعودية وايران عبر الوساطات والمساعي الحميدة [٢].

المؤشر الثالث لطبيعة السياسة الخارجية العراقية هو الحيادية الرسمية والانحياز غير الرسمي، حيث يحاول العراق على الصعيد الرسمي ان يتبع سلوك سياسي خارجي يتسم بالحياد النسبي حيال اهم قضايا وازمات المنطقة للحيلولة دون اقحامه في تفاعلات سلبية يمكن ان تنعكس على امنه الداخلي او تؤثر سلبا على مرونة حركته الخارجية ، على الرغم من التشويش الذي تتركه نشاطات بعض القوى السياسية والجماعات المسلحة على هذا السلوك العراقي [٣]، حيث شهدت السنوات الماضية بعض التدخلات غير الرسمية لقوى سياسية وجماعات مسلحة في ازمات وقضايا اقليمية مختلفة لصالح اطراف ضد اطراف اخرى انعكست سلبا على مبدأ حيادية السياسة الخارجية العراقية .

ومن طبيعة السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تشتت وتعدد مراكز القرار المؤثرة فيها وتدخل القوى السياسية غير المخولة في صناعة القرار السياسي الخارجي

---

(١) معوض حسن حسنين الحبشي، "قراءة في ملف التحالف العربي الجديد: زعماء مصر والعراق والأردن يتوافقون على تعزيز التعاون بينهم"، *مجلة إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال، عمان* ، العدد/ ١٧٥، (٢٠٢١): ص ٣٦

(٢) علي طارق الزبيدي، *العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة، في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤* ، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨)، ص١٨٥.

(٣) زيد عبد الوهاب الاعظمي، "أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد ٢٠٠٣"، ، *مركز دراسات الشرق الأوسط، أنقرة*، العدد ١٥٥، (٢٠٢٢): ص ٨٧

ومحاولة تشكيل انطباع بعدم مركزية السياسة الخارجية العراقية وافتقادها لعقيدة واضحة ، وخضوعها لمنطق التوافقية والمحاصصة [١] .

كما ان الازمات التي يمر بها العراق تؤثر في سياسته الخارجية اذ ان من أبرز الأزمات التي واجهت العراق هي ازمة هبوط أسعار النفط بعد انخفاض أسعاره مع بداية أيار عام ٢٠١٤، إذ هبطت أسعار النفط بكل أنواعها من معدل (١٠٠$) إلى أقل من (٤٠$) أي فقدت أكثر من (٦٠٪) من قيمتها الفعلية، وواجه العراق وضع بالغ الخطورة بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط، لاسيما ان اقتصاده أحادي الجانب يعتمد بشكل شبه تام على النفط، وانتهاج الحكومات المتعاقبة سياسات اقتصادية غير دقيقة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فضلاً عن ارهاق العراق اقتصاديا في عدد من الحروب مع الارهاب التي استنزفت الموارد والميزانية العراقية[٢].

II.ب. المطلب الثاني

فرص ومحددات السياسة الخارجية العراقية .

اولا : الفرص

١ – تراجع نسبة الخلاف بين وزير الخارجية ورئيس الوزراء على السياسة الخارجية للدولة وبروز حالة التوافق السياسي، اذ ان ضعف التوافق السياسي بينهما يمكن أن يمثل احدى المحددات للسياسة الخارجية ذلك ان الأخيرة ماهي الا انعكاس للسياسة الداخلية، وأن تشكيل الحكومة قائم على مبدأ التوافق السياسي في العراق، ويكون وزير الخارجية هو المنفذ لتوجهات وسياسة الحكومة، وهذا ما حصل ما بين وزير الخارجية الاسبق (ابراهيم الجعفري)، ورئيس الوزراء الأسبق (حيدر العبادي)، لأنهما من حزب واحد ووفق توجهات واحدة، إلا ان حكومة رئيس الوزراء الأسبق (نوري المالكي) افتقرت الى ذلك إذ ان التوجهات والافكار ورؤى رئيس الحكومة الاتحادية كونه من حزب الدعوة الاسلامي، تختلف عن توجهات وزير الخارجية الاسبق (هوشيار زيباري) الذي ينتمي الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد أدى هذا الاختلاف الى جملة من المشاكل والتطورات، لتشكل نقاط ضعف

(١)علي فارس حميد، "تحولات العقيدة الدبلوماسية والسياسية الخارجية في حكومة العبادي: دراسة في تحديات الأمن الوطني، وسيناريوهات الأداء الدبلوماسي"، *مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العراق*، العدد/ ٩، (٢٠١٥): ص ٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

في وزارة الخارجية العراقية، وينعكس على سياسة العراق الخارجية[١]. غير ان مساحة الخلاف هذه بدأت تتراجع الى حد كبير في السنوات الاخيرة وبدا واضحا نوع من الانسجام بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية وتقيد وزير الخارجية ببرنامج ورؤية رئيس الوزراء .

٢ – الدعم الدولي والاقليمي للعراق وللنظام السياسي الجديد بصفته نظام يقوم على اسس دستورية ومؤسسات ديمقراطية قام على انقاض نظام سياسي شمولي اسس لمشاكل مع اغلب دول الجوار ، وبالتالي فأن هناك ترحيب واضح لا سيما في السنوات الاخيرة بإدوار السياسة الخارجية العراقية على الصعيد الاقليمي والدولي[٢] .

٣ – الموقع الجيواستراتيجي والموارد الاقتصادية الضخمة ، فمن المعروف ان الموقع الجغرافي ذات البعد الاستراتيجي للدولة ينعكس ايجابا كفرصة على قوة ومرونة السياسة الخارجية للدول ، ويعد العراق من بين دول الشرق الاوسط التي تحظى بموقع جغرافي مميز وضعه في صلب اهتمامات استراتيجيات القوى العظمى والقوى الاقليمية وفي النظريات الجيوبوليتيكية الاساسية ومنها نظرية قلب الارض لماكندر ونظرية حافة الارض لسبيكمان [٣]، ويمكن للسياسة الخارجية العراقية ان توظف هذا الموقع لينعكس على كفاءة اداء قرارات السياسة الخارجية عبر سلوك سياسي خارجي فعال ومنتج يحول العراق الى دائرة للفعل الاستراتيجي وليس متلقي للأفعال فقط .

اما الموارد الاقتصادية فهي تلك التي تعمل كعامل مساعد في تمتين قوة الاقتصاد وتطوره وقوته على ان توظف في اطار استراتيجية تنموية واعية تحول الموارد الى منتجات حقيقية عبر قاعدة انتاجية ناجحة ، وعلى الرغم من ان العراق لا يزال يفتقر لهذه القاعدة الانتاجية غير انه يمتلك موارد اقتصادية هائلة سواء كانت موارد الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي حيث يحتل العراق المرتبة الخامسة عالمية باحتياطي النفط يبلغ ١٥٠ مبار برميل

(١) وسام ناظم الخيكاني واكرم طالب الوشاح، *مسارات السياسة الخارجية العراقية ما بين (٢٠٠٣-٢٠٢٠م)*، (بغداد: دار محررو الكتب، ٢٠٢٠)، ص ٦١-٦٠.

(٢) سوسن إسماعيل العساف، "ملامح وآفاق "تحالف الشام الجديد" بين العراق ومصر والأردن: الانعكاسات والطموح"، *مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن*، العدد/ ٩٧، (٢٠٢١): ص ٤٣.

(٣) حمدي محمد نذير، *ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية*، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٠١٤)، ص ٢٩.

والمرتبة العاشرة عالميا من حيث احتياطيات الغاز المؤكدة ناهيك عن الاحتياطيات المحتملة[١].

ومن المعروف ان الدول تتحرك سياسيا على قدر سلامة جسدها الاقتصادي فاذا ما وظف العراق قدراته الاقتصادية عبر استراتيجية تنموية انتاجية مقبولة وفي اطار اهداف سياسية خارجية واضحة ستتحول بالتأكيد الى عنصر قوة هائلة لدعم حركة السياسة الخارجية العراقية .

ثانيا : المحددات .

١ - **التناقضات السياسية والثقافية والاجتماعية** تعد احدى المحددات والمعوقات، واذا ما كانت هذه الأوضاع سيئة ومتوترة فإنها تنعكس في الخطاب السياسي وضعف تأثيره في المقابل، فالحرص على تعزيز البناء الداخلي اجتماعياً واقتصادياً يعني اداءً سياسياً أفضل في الداخل والخارج، وتجزئة الخطاب السياسي بحسب الولاءات والانتماءات الحزبية والفئوية قاد إلى تجزئة القرار السياسي الخارجي، مما يستدعي ضبط مسار العملية السياسية في الداخل وصولاً إلى افعال متماسكة في الخارج، اذ تعاني الدبلوماسية في العراق بشكل عام من تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات، وانتقلت المحاصصة حتى الى تعيين السفراء والمدراء العامين وما دونهم ، وان الكثير من التقاطعات السياسية قادت الى مواقف متعارضة، فقد تتبنى الحكومة برئاسة رئيس الوزراء موقفاً ما، ويختلف معه رئيس الجمهورية، أو وزير الخارجية العراقي[٢].

وان قانون الخدمة الخارجية المشار اليه واستنادا الى المادة (٩) الفقرة (٢) لم يحدد ماهي التخصصات او الشهادات التي من المفترض ان يتم ترشيحها للعمل، وانما اكتفى في الفقرة (٨) (ب) من القانون الى ان يكون المرشح لمنصب السفير حاصل على الشهادة الجامعية الأولية أو ما يعادلها، مما اعطى الفرصة للأحزاب لترشيح اشخاص ذوو تخصصات ليس لها أي صلة بعمل وزارة الخارجية، بل هي اقرب ما تكون لعمل وزارات الصحة والزراعة والطاقة الذرية ووزارة الصناعة والمعادن وغيرها.[٣]

---

(1)OPEC : Organization the Petroleum Exporting Countries , Annual Statistical Bulletin,2020 , p 22

(٢) سعد إبراهيم، "عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة الدراسات الإقليمية*، مركز *الدراسات الإقليمية*، *جامعة الموصل*، العدد/ ٢، (٢٠١٨): ص ٧٦.

(٣) مأسسة الطائفية في العراق: تعيينات السفراء إنموذجاً، http://www.meri-k.org/publication/%D9%85%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-

٢ - من المحددات الاخرى هي انعكاس الصراع بين الولايات المتحدة وايران على مرونة وقرارات السياسة الخارجية العراقية حيث تترك الطبيعة المتوترة بين الولايات المتحدة بصفتها الدولة العظمى الاكثر تأثيرا في العراق وبين ايران بصفتها الدولة الاقليمية صاحبة النفوذ الواسع بين القوى السياسية العراقية لا سيما القوى السياسية الشيعية ، وبين هذين التأثيرين تقف السياسة الخارجية العراقية امام اشكاليات كبيرة ومربكة لعملها وتنعكس سلبا على ادائها فضلا عن انعكاسها سلبا على طبيعة الامن الداخلي للعراق [١]، وهناك امثلة كبيرة على انعكاس توتر العلاقات الايرانية الامريكية على الامن العراقي الداخلي منها ما تعلق بالاختلاف حول كيفية مواجهة الجماعات الارهابية ومنها ما دار من مناوشات بين الدولتين على الاراضي العراقية بعد عملية اغتيال ابو مهدي المهندس وقاسم سليماني قرب مطار بغداد ومنها اتهام الولايات المتحدة لأيران بالوقوف وراء عمليات استهداف بعض الجماعات المسلحة للسفارة الامريكية ... الخ كل هذه الاحداث الامنية التي احرجت السياسة الخارجية العراقية وقيدت حركتها بشكل كبير يقف ورائها التنافس والصراع والاختلاف بين الولايات المتحدة وايران حول ملفات عدة من بينها العراق .

٣ – انعكاس طبيعة الازمات الاقليمية على مرونة السياسة الخارجية العراقية سلبا في ظل الاستقطابات الدولية والاقليمية وفرضت قيود كبيرة على اداء وكفاءة الاجهزة الدبلوماسية في تفاعلها مع قضايا المنطقة نظرا لطبيعة علاقات العراق الحساسة مع اطراف الازمات ومدى انعكاس تلك الازمات على الامن الاقليمي والامن الوطني العراقي .

III. المبحث الثالث

انعكاس التحديات الامنية على توجهات السياسة الخارجية العراقية .

III.أ. المطلب الاول

الانعكاس على مستوى صنع القرار في السياسة الخارجية .

يقصد بعملية صنع القرار: "هي عملية التفاعل بين المعنيين في رسم السياسات العامة، وهي بمثابة الوظيفة الملقاة على عاتق المؤسسات السياسية التي تقوم باختيار البديل المناسب من خلال المناقشة والمفاضلة بين البدائل"، وفي هذا الاطار فإن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، حدد مجموعة من الأطر لرسم سياسة العراق الخارجية. فالمادة (١٠٧- أولاً) جعلت مهمة رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي من ضمن اختصاصات السلطات الاتحادية حيث تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية "اولا رسم السياسة

(١) عمار أحمد رشيد، "تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش إنموذجاً"، *مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف*، العدد/ ٨، (٢٠٢٢): ص٧٦.

الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات ..." . كما أشار الدستور في المادة (٦١- تاسعاً) "ان إعلان الحرب وحالة الطوارئ تكون بموافقة مجلس النواب بأغلبية الثلثين، بناءً على طلب مشترك من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء". ونصت المادة (٨٠) من الدستور على أن مجلس الوزراء يمارس الصلاحيات الآتية: - تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والاشراف على عمل الوزارات والجهات المرتبطة بوزارة اقتراح مشروعات القوانين ... التوصية إلى مجلس النواب، بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ... التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتوقيع عليها أو من يخوله، واناط الدستور لرئيس مجلس الوزراء مهمة المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة.[١]

ان ما يميز القرارات السياسية الخارجية عن غيرها من القرارات الاخرى هو خضوعها للتفاعل بين البيئة الداخلية التي تصنع فيها والبيئة الخارجية التي تنفذ في محيطها الخارجي وبالتالي ما يعترض تلك التفاعلات من ضغوط وردود أفعال ربما تكون متعارضة مع ما تطمح اليه الدولة.

العديد من المؤسسات تشترك في إعداد وصنع السياسة الخارجية وبالتالي تعمل تلك المؤسسات على تقليل الاختلاف في المواقف فيما بينها عند إعداد التوجهات الرئيسة للسياسة الخارجية للدولة. وهناك نوعين من المؤسسات التي تسهم في صنع السياسة الخارجية وهي المؤسسات الحكومية (الرسمية) وتتمثل بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، اما المؤسسات (غير الرسمية) فأنها تتمثل بالأحزاب السياسية والإعلام وجماعات المصالح والرأي العام[٢]. وقد تكون مساهمة هذا العدد الكبير من المؤسسات عنصر قوة للسياسة الخارجية لكنه قد يكون في ظروف اخرى عنصر ضعف حينما يتحول الى ماكنة لهشاشة النظام السياسي وبؤرة للخلافات والمشاكل وسبب اساس لتجزئة القرارات السياسية الخارجية وتضارب موقفها ، وقد عانت السياسة الخارجية العراقية على مستوى صنع القرارات الخارجية من هذه الاشكالية طويلا ولا تزال تعاني لكن بمستويات اقل من السابق .

وبما أن سياسة العراق الخارجية هي جزء من السياسات العامة، وان وزارة الخارجية العراقية هي أحدى الوزارات التابعة لمجلس الوزراء، فإن قراراتها وسياساتها وتوجهاتها تؤخذ في إطار آلية عمل مجلس الوزراء وتوجهات وفلسفة الحكومة ، وتتأثر بالمحددات

(١) عبد الستار هادي، "سياسة العراق الخارجية بعد ٢٠٠٣ آليات صنع القرار وأدوات التنفيذ"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد*، العدد(٣)، (٢٠١٩): ص ٢-٣.

(٢) محمد كريم جبار، *مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية، في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤* ، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨)، ص ١٩٦.

والقيود التي تواجهها الحكومة والتي تنبع بطبيعة الحال من البيئة المحلية بالدرجة الاساس والبيئة الخارجية بدرجة اقل ، فكلما كانت القيود التي تواجهها الدولة ومؤسساتها بشكل عام والحكومة واجهزتها الاساسية بشكل خاص كبيرة ومعقدة كلما انعكست بطرق مختلفة على اداء السياسة الخارجية ابتداء من عملية صنع القرارات فيها [١].

ومن بين اهم ما واجهته الدولة العراقية ومؤسساتها ،والحكومات العراقية المتعاقبة واجهزتها التنفيذية بشكل عام من قيود ومحددات هي المحددات والقيود الامنية ، التي انعكست على السياسة الخارجية للعراق بشكل كبير ، فمن المعروف ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية وان الدول تتحرك خارجيا على قدر سلامة وضعها الداخلي ، وهكذا انعكس الوهن الامني الذي انتاب البيئة الداخلية العراقية لا سيما في السنوات التي تغولت فيها جماعات الارهاب والجريمة وتصاعد موجة انتشار السلاح والتجاوز على هيبة الدولة وقرارها الامني بشكل كبير على السياسة الخارجية العراقية وعرض موقف العراق الخارجي لضغوطات كبيرة وجعله اكثر عرضة للابتزاز الاقليمي والدولي ودفع صانع القرار العراقي الى مزيد من التنازلات . وتعاني الدبلوماسية العراقية عموما من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الأطراف السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت الى مواقف متعارضة، فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفا ما ويختلف معه رئيس الجمهورية، أو وزير الخارجية ، أن هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كان له أثره الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي. فالخطاب السياسي الواضح والمتماسك لنظام الحكم هو الذي يحدد معالم السياسة الداخلية والخارجية في إطار فلسفة الدولة، ورغبة الجميع في نهوض البلد وتطوره.، في المقابل فالحرص على تعزيز البناء الداخلي اجتماعيا واقتصاديا يعني أداء سياسي أفضل في الداخل والخارج وتجزئة الخطاب السياسي بحسب الولاءات الحزبية والفئوية والاقليمية قاد الى تجزئة القرار السياسي الموجه نحو الخارج، مما يستدعي ضبط مسار العملية السياسية في الداخل وصولاً الى فعل متماسك في الخارج. إن القول بوجود محددات داخلية قد تعيق عمل صانع القرار في توجهاته الخارجية، يجب أن لا يفهم في نطاق الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، فلا بد من التكامل بينهما للوصول الى أداء أفضل[٢].

(١) عبد الستار هادي، مصدر سبق ذكره، ص ٤-٥.

(٢) كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، *مجلة دراسات دولية*، *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد*، العدد(٤٤)، (٢٠١٠): ص ٧-٨.

III.ب. المطلب الثاني

انعكاسها على مستوى تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

بعد عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي تأتي عملية تنفيذ هذا القرار، الذي تنعكس عليه نتائج الامن غير المستقر والتحديات الأمنية التي يواجهها العراق، ومن هذه الانعكاسات:

١-ان هذه التحديات افضت الى وهن واضح وكبير في البيئة الاستراتيجية الداخلية والخارجية، اذ ان الدولة تتحرك خارجيا بقدر سلامة وضعها الداخلي، فاذا كانت بيئة ضعيفة وواهنة ستكون السياسة الخارجية لتلك الدولة ضعيفة الى حد ما، وهذا ما حدث مع الحالة العراقية بسبب القيود الامنية.

٢-الوسيلة الأمنية أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية: فمن المعروف ان للدول عدة وسائل لتنفيذ سياستها الخارجية: منها الوسائل العسكرية، الدبلوماسية، الإعلامية، الاقتصادية ، .. الخ، وفي ظل بيئة امنية مضطربة محيطة بالعراق تكتنفها العدد من اوجه الصراع والتنافس الطائفي والسياسي والاقتصادي فان العراق يحتاج الى أداة قوية تفرض قرارات السياسة الخارجية وهيبة العراق خارجياً، كما فعلت دول المنطقة منها ايران وتركيا والسعودية، فضلا عن قطر التي وظفت على سبيل المثال الوسيلة الإعلامية، غير ان العراق لم ينجح في توظيف الوسائل الفعالة لاسيما منها الصلبة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية انطلاقا من هشاشة بيئته الامنية الداخلية بالدرجة الاساس ،فاصبح العراق دولة مُؤثر فيها وغير ذات تأثير مهم في تفاعلات البيئة الامنية الاقليمية المحيطة به، وغير قادر بشكل فعال على ايقاف التدخلات الخارجية في سياسته، أي ضعف تأثير الوسيلة الأمنية في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية[١].

٣-عدم الثقة او ضعف المصداقية في التنفيذ، اذ يوجد عدم جدية في عملية التنفيذ يعود ذلك لأسباب عدة منها الفساد الكبير الذي يعتري مؤسسات الدولة وعلى كافة المستويات، وتضارب مصالح الأحزاب الحاكمة، والمشاكل الأمنية والتحديات التي يتعرض لها العراق، التي انعكست على قدرته في تنفيذ السياسة الخارجية.

٤ - كما ان العراق ارتبط بمحاور دولية إقليمية وانغمس بشكل سلبي في عدة قضايا في دول معينة بالمنطقة، لذا فانه عندما يعلن نفسه بانه وسيط للتفاوض او لحل احدى القضايا فانه على الاغلب سيواجه صعوبة في تسويق نفسه كطرف محايد في ادارة ملف التسوية السياسة بسبب التدخلات الخارجية في سياسات العراق الداخلية والخارجية فضلا عن دور القوى الحزبية والمسلحة الموالية لدول اقليمية اخرى في تراجع مستوى الثقة الاقليمية بالسياسة الخارجية

(١) عمار أحمد رشيد، "تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش إنموذجاً"، *مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف*، العدد/ ٨، ٢٠٢٢.ص ٣٨

العراقية ،وعلى الرغم من هذا الوضع الا ان العراق استطاع في السنوات الاخيرة لا سيما بعد عام ٢٠٢٠ تحقيق خروقات في جانب استعادة الزخم والثقة للسياسة الخارجية العراقية عبر تفعيل دور المساعي الحميدة والانفتاح بحيادية حيال القضايا الاقليمية ومنها على سبيل المثال ما قام به من مساعي حميدة لتقريب وجهات النظر بين ايران والسعودية[١].

٥ – تضاؤل دور الأدوات الساندة للأداة الأمنية منها الأداة الإعلامية والثقافية التي تعد أدوات ضعيفة في العراق فهي أدوات تتميز بالوهن ولا تساعد في عملية تنفيذ السياسة الخارجية العراقية بسلاسة وقوة ورتابة وفاعلية، اذ ان هذه الأدوات الإعلامية او عناصر القوة الناعمة بشكل عام تعد أدوات مهمة في ظل تحولات عناصر القوة والتأثير على المستوى العالمي، وتساعد على تحقيق غايات الامن وتسوق افكاره وفلسفته الاساسية وتعمل على مد صناع القرار بعوامل قوة في اطار مواجهة الضغوط الامنية لا سيما اذا ما تفاعلت بشكل ايجابي مع خطط امنية واقعية وبناءة .

الخاتمة والاستنتاجات

واجهت السياسة الخارجية منذ عام ٢٠٠٣ جملة من التحديات من بين اهما التحديات الامنية انعكست على اداء السياسة الخارجية العراقية، وهذه التحديات تنبع بشكل متباين من البيئتين الداخلية والخارجية.

من بينها التحديات الداخلية ومنها وهن واضطراب البيئة الامنية الداخلية ، النشاط الارهابي منذ عام ٢٠٠٣، تعدد مراكز القرار الامني الذي ينعكس على فاعلية المنظومة الأمنية، الخلافات السياسية والقومية والطائفية التي تنعكس سلبا على البيئة الأمنية، انتشار السلاح والجماعات المسلحة، ضعف الانفاق العسكري وعدم استكمال بناء المنظومة العسكرية، عسكرة المجتمع وتغول بعض الكيانات الاجتماعية والقبلية، انتشار الجريمة المنظمة والمخدرات .

اما التحديات الامنية الخارجية فاهمها اضطراب البيئة الامنية الاقليمية بشكل عام وانتشار الجماعات الارهابية والمسلحة، العنف المسلح والطائفي والقومي وامتداداته الاقليمية وارتباطه بالشأن العراقي، التواجد والتنافس العسكري الدولي والإقليمي، سباق التسلح الاقليمي ومن بينه التسلح النووي، التدخل الاقليمي والدولي في شؤون العراق، تزايد مخاطر الهيمنة الثقافية والهجمات السيبرانية واختراق المجتمع المحلي .

(١) الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب، مركز البيان للدراسات والتخطيط، https://www.bayancenter.org/2022/05/8519/

ان هذه التحديات تركت اثارا واضحة وانعكست سلبيا على اداء السياسة الخارجية العراقية وتحتاج الى تفكير وادراك وتخطيط استراتيجي للتعامل معها والتقليل من مخاطرها وتوظيف بعض الفرص المتاحة المرتبطة بها، وهذا هو دور صناع القرار والمفكرين والاكاديميين من المتخصصين بالشؤون الامنية والسياسية ، وجاءت هذه الدراسة من اجل الارتقاء بمستوى وفاعلية السياسية الخارجية العراقية وتحقيق اكبر قدر ممكن من اهدافها في اطار المصالح العليا للدولة العراقية. ومن اهم الاستنتاجات في هذا المجال هي :

١ – تعد التحديات الامنية من اخطر التحديات التي واجهتها السياسة العامة للعراق بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص منذ عام ٢٠٠٣ .

٢ – من بين اهم التحديات الامنية التي اثرت بشكل كبير على العراق وسياسته الخارجية منذ عام ٢٠٠٣ هو تفاقم ظاهرة الارهاب والتطرف وتفجر الصراعات الطائفية محليا واقليميا فضلا عن التدخلات الخارجية بالشأن الامني الداخلي وتتعدد مراكز صنع القرار الامني .

٣ – على الرغم من ان طبيعة السياسة الخارجية العراقية قد شهدت فرص كبيرة بعد عام ٢٠٠٣ من اهمها الانفتاح العالمي على العراق وقيام نظام سياسي ودستوري مقبول وثروة نفطية كبيرة تمول نفقات الدولة واجهزتها الامنية غير ان التحديات لا تزال كبيرة وتعيق من كفاءة السياسة الخارجية العراقية ومن اهمها الصراع الايراني الامريكي في المنطقة وعلى الارض العراقية بشكل خاص وما تفرضه من تداعيات تدفع بعض القوى السياسية العراقية الى اتخاذ مواقف منحازة فضلا عن استمرار ظاهرة الفساد بانواعها.

٤ – ان هشاشة البيئة الامنية الداخلية وتضارب القرار الامني وتعدد مراكزه وتدخل القوى السياسية بالملف الامني افضى الى ضعف البيئة الاستراتيجية الداخلية للعراق الامر الذي انعكس سلبا على السياسة الخارجية، فقوة السياسة الخارجية تنبع من متانة وقوة عناصر البيئة الداخلية .

التوصيات .

١ – ان طبيعة التحديات الامنية التي تواجه العراق وتعدد مصادرها وخطورتها على الامن الوطني تستدعي بالضرورة ادراك وتخطيط استراتيجي من قبل صناع القرار يمهد لاتخاذ قرارات استراتيجية تستوعب البيئة الاستراتيجية للعراق لتدنية مخاطرها وتعظيم فرصها بما يتعكس على تعزيز اداء السياسة الخارجية العراقية .

٢ – من الضروري للنظام السياسي العراقي ممثل بالدرجة الاساس بالحكومة العراقية والقوى السياسية في البرلمان ان يدركوا ان اهم التحديات الامنية الداخلية المؤثرة سلبا على كفاءة السياسة الخارجية العراقية التي يجب على صناع القرار تفاديها هي تعدد مراكز القرار الامني والسياسي التي تقف ورائها تعدد المرجعيات الامنية والسياسية والطائفية والقومية بحيث

افضت الى وهن البيئة الداخلية للقرار السياسي الخارجي وعرضت استقلالية القرار للخطر وفسحت المجال امام التدخلات الخارجية بالشأن العراقي الداخلي ، في حين ان اهمها على المستوى الخارجي هو الانغماس بالصراعات والازمات الاقليمية ، ومن هنا على العراق ان يحدث فرقا في سياسته الخارجية ومواقفه حيال هذه التحديات .

٣ – ان طبيعة التحديات النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية فضلا عن الاختلالات التي تتعلق بطبيعة السياسة الخارجية العراقية نفسها تتطلب اعادة النظر بمنهج ادارة السياسة الخارجية العراقية بشكل عام وبتوجهاتها الرئيسة وبنسبة تدخل القوى السياسية غير المخولة في قرارات السياسة الخارجية وفي اختيار المناصب العليا في الدبلوماسية العراقية او الاجهزة الامنية .

٤ – على الرغم من ان الدستور العراقي يسمح للقوى السياسية التدخل في تحديد من يشغل المناصب العليا عبر التصويت في البرلمان على الوزراء و السفراء وقادة الاجهزة العسكرية والامنية ، غير ان تلك الصلاحيات يجب ان تقنن الى ابعد الحدود عبر اخضاعها لمعايير صارمة لا تسمح للقوى الحزبية والمكونات الطائفية والقومية فرض شخصيات غير مناسبة ولا تنسجم مع العقيدة الدستورية والفلسفة السياسية للنظام السياسي ولا مع المصالح القومية العليا، من اجل الحفاظ على مسافة الامان بين العراق وبين التحديات والمخاطر الامنية المختلفة التي من بين ما تنعكس عليه سلبا هي كفاءة السياسة الخارجية العراقية.

٥ – ضرورة الاهتمام بالدراسات والبحوث اتي تربط بين الامن وتحدياته وفرصه وبين درجة كفاءة السياسة الخارجية العراقية ، وتدريس هذا الموضوع في الجامعات العراقية والاختصاصات ذات الصلة كمادة اساسية في بعض الاختصاصات واثرائية في اختصاصات اخرى.

المصادر

أولاً: الكتب

١. بشير الوندي، *جهاز المخابرات العراقي* ، بغداد: مطبعة الدار العلمية ، ١٩٩٨.

٢. حمدي محمد نذير، *ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية*، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٠١٤.

٣. ريتشارد باريت، *التحالف الدولي ضد الإرهاب: الفرص والتحديات، في كتاب الشرق الأوسط تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات*، ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، ٢٠١٦.

٤. ريتشارد ميكبيس، العلاقات والتحالفات الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، الفرص والتحديات، في كتاب الشرق الأوسط تحولات الأدوار والمصالح والتحالفات.
٥. زيد حازم الزلزلي، *عسكرة المجتمع التأثيرات السياسية والأمنية*، عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.
٦. عبد علي المعموري وجواد البكري ، *ادارة التمويل والانفاق لتنظيم داعش في مجموعة باحثين ، داعش ايكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم* ، بيروت: شركة الصبح للطباعة ، ٢٠١٦.
٧. علي طارق الزبيدي، *العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة، في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤* ، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨.
٨. علي مجيد العكيلي، *الحدود الدستورية للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة*، (بيروت: المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
٩. فراس عبد الكريم البياتي، *السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥* ، ط١، بغداد: مطبعة السيماء، ٢٠١٧.
١٠. محمد كريم جبار، *مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية، في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤* ، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨.
١١. هشام الهاشمي، *بقية الضوء كتابات في زمن العتمة سلسة مقالات ٢٠١٤-٢٠٢٠* ،بيروت: المجلس الاستشاري العراقي ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية، ٢٠٢١.
١٢. هشام الهاشمي، *هل سيعود التطرف الى العراق؟*، المعهد العراقي للحوار، بغداد: ٢٠٢١.
١٣. وسام ناظم الخيكاني واكرم طالب الوشاح، *مسارات السياسة الخارجية العراقية ما بين (٢٠٠٣-٢٠٢٠م)*، بغداد: دار محررو الكتب، ٢٠٢٠.

ثانياً: المجلات العلمية

١. احمد عبد الامير الانباري، "التوظيف الأمريكي للمتغيرات الإقليمية في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي"، *مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة*، العدد(٦٨)، (٢٠٢١): ص ٥٥.
٢. أنور محمد فرج وجليل عمر علي، "التفاعلات والقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من

منظور النظرية الواقعية"، *مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية*، المجلد(٢)، العدد(٤)، (٢٠١٩): ص ٧٠.

٣. تحسين محمد انيس، "دور وسائل الاعلام في مكافحة الارهاب والتطرف"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي المحكم ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص ٤٩

٤. خالد عبدالاله عبدالستار، "الأسس الفكري للتطرف العنيف والإرهاب في العراق (دراسة في اليات المواجهة)"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين*، المجلد(٤)، العدد(٣٠) ، (٢٠٢٢): ص ٢٠٤-٢٠٦.

٥. زيد عبد الوهاب الاعظمي، "أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد ٢٠٠٣"، ، *مركز دراسات الشرق الأوسط، أنقرة*، العدد ١٥٥، (٢٠٢٢): ص ٨٧

٦. سامر مؤيد عبداللطيف وحميد حسين كاظم الشمري، "عسكرة المجتمع واثرها في البناء الديمقراطي (دراسة حالة العراق)"، *المجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسة، الجامعة المستنصرية، بغداد*، العددان (٣٣-٣٤)، (٢٠١٦): ص ١٣٧-١٣٩.

٧. سعد إبراهيم، "عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل*، العدد/ ٢، (٢٠١٨): ص ٧٦.

٨. سعد عبيد السعيدي ، عادي سليمان العبيدي ، "دور العقوبات الذكية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، دراسة في دور العقوبات الاقتصادية"، *مجلة حمورابي ، بغداد*، العدد ٤٧ ، (٢٠٢٣): ص ٩٦

٩. سوسن إسماعيل العساف، "ملامح وآفاق "تحالف الشام الجديد" بين العراق ومصر والأردن: الانعكاسات والطموح"، *مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن*، العدد/ ٩٧، (٢٠٢١): ص ٤٣.

١٠. صدام مرير حمد عطية، "التنافس الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط واثره على المنطقة العربية (انموذج ثورات الربيع العربي)"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين*، العدد(١١)، (٢٠١٧): ص٣٠٤.

١١. عبد الستار هادي، "سياسة العراق الخارجية بعد ٢٠٠٣ آليات صنع القرار وأدوات التنفيذ"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد*، العدد(٣)، (٢٠١٩): ص ٢-٣.

١٢. علي اغوان، "قصة جهاز مكافحة الارهاب في العراق"، *مجلة اغتراب، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد* ،اذار، (٢٠١٨): ص١٢٦

١٣. علي فارس حميد، "تحولات العقيدة الدبلوماسية والسياسية الخارجية في حكومة العبادي: دراسة في تحديات الأمن الوطني، وسيناريوهات الأداء الدبلوماسي"، *مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العراق*، العدد/ ٩، (٢٠١٥): ص ٤١.

١٤. عمار أحمد رشيد، "تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش إنموذجاً"، *مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف*، العدد/ ٨، (٢٠٢٢): ص٧٦.

١٥. عمار أحمد رشيد، "تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش إنموذجاً"، *مجلة المعهد، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف*، العدد/ ٨، ٢٠٢٢.ص ٣٨.

١٦. كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، *مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد*، العدد(٤٤)، (٢٠١٠): ص ٧-٨.

١٧. مثنى علي المهداوي، "السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد ٢٠٠٣"، *مجلة قضايا سياسة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد*، عدد(٥٧)، (٢٠١٩): ص ٤٣-٤٤.

١٨. مشتاق فليح ، "جدلية العلاقة بين التدهور البيئي والامن الغذائي العراق نموذجا"، بحث *ترقية الى وزير مفوض ، وزارة الخارجية ، بغداد* ، (٢٠٢٣): ص ٤٦

١٩. معوض حسن حسنين الحبشي، "قراءة في ملف التحالف العربي الجديد: زعماء مصر والعراق والأردن يتوافقون على تعزيز التعاون بينهم"، *مجلة إدارة الأعمال*، جمعية *إدارة الأعمال، عمان* ، العدد/ ١٧٥، (٢٠٢١): ص ٣٦

٢٠. هاني الحديثي، "مكانة العراق في الإقليم مشاهد محتملة"، *مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد*، العدد (٩)، (٢٠١٤): ص٧٠.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

١. علاء عبيس راضي، "تعدد مراكز اتخاذ القرار الأمني واثرها في الامن الوطني العراقي بعد العام (٢٠٠٣م)"، (أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٣)، ص١٠٢ - ١٠٦.

٢. محمد رشيد عباس ، "التنافس الامريكي – الروسي في سوريا وانعكاسه على الامن الوطني العراقي"، (رسالة ماجستير في التخطيط الاستراتيجي ، كلية الدفاع الوطني – جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا، بغداد ، ٢٠٢٠)، ص ٩٤.

رابعاً: التقارير

١. العراق - الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من إنفاق الحكومة المركزية، https://ar.knoema.com/atlas

٢. قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم ٣١، لعام ٢٠١٦ ، صحيفة الوقائع العراقية ،عدد ٤٤٢٠ ١٧ -١٠ – ٢٠١٦

٣. فراس الياس، "تطبيع الحشد الشعبي في العراق"، تقرير، مركز صنع السياسات، ٢٠٢٠، ص٣.

٤. قانون الحشد الشعبي، المادة (١) ثانياً، جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٤٢٩)، ٢٠١٦/١٢/٢٦.

٥. القوات المسلحة العراقية في عهد صدام حسين ، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/10/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-

٦. مأسسة الطائفية في العراق: تعيينات السفراء إنموذجاً ، http://www.meri-k.org/publication/%D9%85%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-.

٧. الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب، مركز البيان للدراسات والتخطيط، https://www.bayancenter.org/2022/05/8519/

خامساً: المصادر باللغة الإنكليزية

1. OPEC : Organization the Petroleum Exporting Countries , Annual Statistical Bulletin,2020 , p 22 .